

قرار رئيس الجمهورية

باعتاد انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملل العام
للاقباط الارثوذكس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا
على لأئحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين العمومي
المعدل بالقانونين رقمي ١٩ لسنة ١٩٢٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥١ ؛
وعلى القرار الجمهوري بإصدار القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦ بإجراء
انتخابات أعضاء ونواب المجلس الملل العام المذكور ؛
وعلى نتيجة الانتخاب الذي تم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٥٦ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتمد انتخاب الأشخاص المذكورين أعضاء ونوابا للمجلس
الملل العام للاقباط الارثوذكس لمدة خمس سنوات .

نواب	أعضاء
بواقيم غبريال ابراهيم	اسكندر حنا دميان
توفيق عبد المسيح جرجس	فهم يوسف سليمان
كامل ميخائيل جيد السيد	اسكندر حلى الجمل
يشري رزق فتیان	كامل جرجس عبد الشهيد
شفيق اسكندر صليب	راغب اسكندر مسيحة
فرج اندراوس عبد الشهيد	فهم يسى الجندى
عوض الله ابراهيم	يوسف سيد يوسف
فرج يوسف قدسي	انحقي عبد السيد القس
بني صليب حنا	حنا جرجس سعد
يوسف كامل غبريال	فريد منقر يوس متي
نصيف سعيد بشاي	سلامة يوسف عوض الله
ميخائيل دوم جرجس	ابراهيم بشارة باسليوس

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بتعيين مديرين هامين بوزارة الصحة العمومية

رئيس الجمهورية

مد الاطلاع على المسادين ١١٩ و ١٤٠ من الدستور ؛

قرر :

مادة ١ - عين كل من :

الدكتور سيد سويلم مدير عام مصلحة التفتيش الفني بدرجة مدير عام (ب)
مديرا عام لمصلحة المسائل الصحية والبحوث الفنية من ذات الدرجة .
الدكتور عبد الحميد حمدي الكردى وكيل مصلحة التفتيش الفني
من الدرجة الأولى مديرا عاما لمصلحة التفتيش الفني بدرجة مدير عام (ب) .
الدكتور حسن السيد حمد الله المفتش بمصلحة التفتيش الفني من الدرجة
الأولى وكيلا لمصلحة الصحة الوقائية بدرجة مدير عام (ب) .

مادة ٢ - على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بنقل الاعتمادات الإضافية الخاصة بمصلحة المباني الأميرية
الى ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم وزارة الشؤون
البلدية والقروية ؛

وعلى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٥ بضم مصالح وإدارات المباني
الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٥ بنقل كامل اعتمادات مصلحة
المباني الأميرية الى وزارة الشؤون البلدية والقروية ؛

قرر :

مادة ١ - تنقل الاعتمادات الإضافية بكاملها الخاصة بمصلحة المباني
الأميرية التي فتحت خلال السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الى القسم ١٢
(وزارة الشؤون البلدية والقروية) فرع ٢ (الإدارة العامة للمباني) .

مادة ٢ - على وزير الشؤون البلدية والقروية والمالية والاقتصاد
تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر